# التعريف والمصطلح

الدكتور عبد العزيز أحميد[1]

## مفهوم التعريف:

يستند لفظ "التعريف" في اللغة إلى معنى الإعلام والبيان والإيضاح[2] وعلى هذا المعنى تأسّس المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ ذلك أن "الغرض من الحدّ الإشعار بالحقيقة التي بها قيام المسؤول عن حدّه، وبه تميزه الذاتي عما عداه"[3]، فوجود التعريف أصلا إنما هو لاعتباره وسيلة لبيان المفاهيم وتمييز بعضها من بعض، "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً، حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب"[4].

وتجاوزا للخلاف الواقع في لفظة التعريف وما يرادفه أو يخالفه من الألفاظ الدائرة في الدائرة المفهومية نفسها، يعرّف الحدّ بأنه "اللفظ الجامع المانع، ومعناه: الذي يجمع المحدود على جنسه، ويحصره، ويمنع ما ليس منه أن يدخل فيه، وما هو منه أن يخرج عنه"[5]، فالتعريف بهذا المعنى معادل دلالي حقيقي للمعرَّف لا يزيد ولا ينقص عنه شيئا، وهو ما أكّده ابن فارس بقوله: "إن الحدَّ عند النظار ما لم يزد المحدود ولم ينقصه ما هو له"[6].

ويتكون التعريف (أو الحدّ) من مكوّنين أساسيين هما الجنس والفصول، "وطريقة الحدود أن يُؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول.

فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدلّ على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة.

والفصل يدلّ على جوهر المحدود دلالة خاصة"[7].

---

[1]- منسق ماستر التنمية اللغوية وقضايا المصطلح اللساني والأدبي، كلية الآداب ظهر المهراز، فاس، المغرب.

[2]- لسان العرب: عرف.

[3]- البرهان، للجويني: 119/1.

[4]- شرح المفصل: 18/1.

[5]- كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج، للباجي: 10-11، والتعريفات، والمستصفى: 31 ــ 32.

[6]- الصاحبي: 50.

[7]- شرح المفصل: 18/1.

مثال ذلك، تعريف الكلمة بأنها اللفظة، وهذا هو الجنس وهو عام يشمل المهمل منها والمستعمل، أما الفصل وهو ما يحترز به عن غيره[1]، فقولنا "الدالة على معنى" لأن هذا يفصلها من المهمل، وهو فصل أول، ثم فصل ثان، وهو قولنا "مفرد" لأنه فصلها من المركب، نحو: الرجل والغلام.

والتعريف بما هو دلالة مؤشر على غيره استلزاما إذ لا يذكر التعريف إلا ليدل على شيء آخر يحتاج إلى بيان، وهو نوعان: حقيقي، وهو "أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها"، ولفظي و"هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى، فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى، كقولك الغضنفر للأسد، وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به تصور غير حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني"[2]، وهذا النوع الأخير هو الذي يسميه الغزالي "الشرح"، وهو ما يطلب بصيغة السؤال "فيطلب به شرح اللفظ كما يقول من لا يدري العقار: ما العقار؟ فيقال له: الخمر-إذا كان يعرف الخمر (...) ولنسمِّه (...) حدا لفظيا، إذ السائل لا يطلب به إلا شرح اللفظ"[3].

## التعريف والحد والرسم:

يرتبط التعريف في استعمال النظار بألفاظ أخرى كالحد والرسم ارتباط ترادف أو ارتباط عموم بخصوص، فقد يكون كل من التعريف والحد "اسمين لمسمى واحد (أي لمعنى واحد) وهو ما يميز الشيء عن ما عداه (كالحيوان الناطق، فإنه يميز الإنسان عن جميع ما عداه مما يشاركه في مطلق الحيوان) ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً (لأفراد المحدود، فلا يخرج عنه شيء منها) مانعا (من دخول غيرها فيه)" [4].

لكن التعريف أعم من الحد عند النحاة والمناطقة "فإن المُعرِّف بالمعنى المذكور عندهم أعمُّ من الحد لشموله له ولغيره، فهو عندهم أربعة أقسام: الحد التام والحد الناقص، والرسم التام والرسم الناقص"[5].

---

[1]- المستصفى: 25.
[2]- التعريفات.
[3]- المستصفى: 21 ــ 22.
[4]- شرح الحدود النحوية: 42 ــ 43.
[5]- نفسه: 42، 43.

أما الرسم فيفهم على أنه الصفة الدالة على المحدود كقولنا: الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحّاك، وما أشبه ذلك[1]، وهو تام وناقص كما سلف[2]، لكن بعض النظار يتجوزون في بعض الأحيان فيكتفون بالرسم بدلا عن التعريف وهذا ما نبه عليه الغزالي حينما فسر عسر الحد فيطلب الرسم دونه، "وأكثر ما ترى في الكتب من الحدود رسمية، إذ الحقيقة عسرة جدا"[3].

وقد أنكر بعض النحاة إقامة غير الحد مقامه فهذا عبد القاهر الجرجاني يرفض أن يسدّ الوصف مسدّ التعريف حينما يعلق على من عرف الاسم بأنه ما جاز الإخبار عنه قائلا: "وليس الإخبار بمطرد في جميع الأسماء، لأجل أن كيف وأين ومتى وإذّ وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف، والإخبار عنها ممتنع، وإذا تقرر هذا علمت أن قوله "فما جاز الإخبار عنه" وصف للاسم وليس بحد، لأنك تقدر على طرده، وهو أن تقول: كلُّ ما صح الإخبار عنه فهو اسم، ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول: كلُّ ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم، لما ذكرنا من أن نحو كيف وأين اسم، والإخبار عنه مع ذلك ممتنع، والحد يجب أن يكون مطرداً ومنعكساً"[4].

وعلى منوال ما سبق يردّ "التقريب" أن يكون حداً، "وقوله: الاسم الدال على بعض أحوال الذات فتقريب وليس بحد على الحقيقة"[5].

لكن آخرين ومنهم الغزالي يعتبرون الرسم نوعاً من الحد وهو الحد الرسمي يتكامل مع غيره من الأنواع "إذ هو مطلب مرتسم بالعلم غير متشوّف إلى درك حقيقة الشيء"[6]، بخلاف الحد الذاتي أو الحقيقي الذي "أعني به كل داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولا لا يتصور فهم المعنى دون فهمه، وذلك كاللونية للسواد والجسمية للغرس والشجر، فإن من فهم الشجر، فقد فهم جسما مخصوصا، فتكون الجسمية داخلة في ذات الشجرية دخولا بها قوامها في الوجود والعقل (...) وما يجري هذا المجرى فلابد من إدراجه في حد الشيء"[7]، وهذا النوع يتطلب إدراج كل الذاتيات التي يتصور بها حقيقة الشيء وماهيته، "وأعني بالماهية ما يصلح أن يقال في جواب ما هو"[8].

---

[1]- الإيضاح: 46.
[2]- التعريفات.
[3]- المستصفى: 25.
[4]- المقتصد: 70/1-71.
[5]- شرح المفصل: 47/3.
[6]- المستصفى: 22.
[7]- نفسه.
[8]- نفسه: 23.

وإن كانت هذه الذاتيات ألفاً، "ولا تبالي بالتطويل، لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص، فلا تقول: نام جسم، بل بالعكس"[1].

وخلاصة ما يمتاز به التعريف الحقيقي أنه يروم تعريف الشيء بما يوجد فيه لا في غيره، إذ "التعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعرَّف دون غيره"[2].

وليس المطلوب التطويل في هذا الباب لأنه لا يعدو أن يكون كالمقدمة لغيره وهو دخيل على هذا العلم كما هو دخيل على غيره وإن كان كالمقدمة النظرية له، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يُبنىَ التعريف؟

والجواب عن السؤال يقتضي أن نعترف أن التعريف نتيجة للسياق الذي يعتبر مناسبة لإبراز العلاقات السياقية "وهي علاقات حضورية تقوم على عنصرين فأكثر تتحقق في الوقت نفسه ضمن سلسلة من العناصر موجودة بالفعل"[3].

فمن خلال التجليات السياقية المختلفة التي يبرز فيها المصطلح والعلاقات التي ينسجها مع غيره من العناصر تنبثق المعطيات التي تشكل مادة التعريف سواء أكانت ذاتية أم رسمية.

## 2.1- التعريف والمصطلح :

يرى (Alain Rey) أن كلمتي "تعريف" ومصطلح ترتبطان ارتباطا مشتركا وتؤشران إلى بداية ونهاية محددتين. ويكتسب المصطلح هويته داخل النسق المفهومي، من قدرته على تعيين مفهومه داخل هذا النسق، وتتمثل الوسيلة الإجرائية التي تعبر عن هذا النظام من التحديدات المتبادلة في العملية المسماة بالتعريف.

وتعتبر العلاقة بين التعريف والمصطلح من الركائز الأساسية في علم المصطلح حيث لا نتصور اللغة العلمية دون وجود التعريفات صراحة أو ضمنا، ويلاحظ أن اللغات العلمية تتفاوت من حيث دقة التعريفات[4].

ويشكل الترابط بين المفهوم والمصطلح والتعريف والمجال الذي يوجد به المصطلح ما يسمى "المثلث الاصطلاحي" الذي يمكن تمثيله على الصورة الآتية:

---

[1]- نفسه: 25.

[2]- شرح ابن عقيل: 202/1.

[3]- cours de linguistique générale: 166-167، والمنوال النحوي العربي: 79.

[4]- La définition terminologique : 253

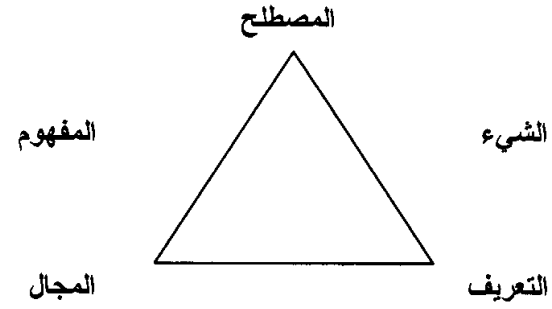


تتطلب اللغة العلمية أن تكون المفاهيم محددة في استعمال المستعملين، وأن تكون التعريفات بدورها مؤسسة على مصطلحات محددة ما أمكن ذلك، لأن المصطلحات هي التي تترجم نظرية العلم ولذا فإن وضوحها يتوقف على مدى وضوح هذه المصطلحات على شكل نظام من التعاريف[1].

ويركز التعريف على حصر مفهوم المصطلح بالدرجة الأولى من خلال متابعة في تجلياته السياقية المختلفة، حيث يحتمل أن تتعدد تعاريفه تبعا لذلك، ويكون التعريف النهائي للمصطلح تحديد مفهومه وإيضاح المكانة التي يحتلها ضمن النسق المفهومي الذي يوجد فيه، وطبيعة العلاقة التي تربطه بالعلامة (اللفظ) [2].

وتتوقف صياغة التعريف على فهم دلالة المصطلح و"دون فهم دلالي للمصطلح لا يمكن إثبات التعريف (...) وهذه حالة تعم جميع أنواع الخطاب العلمي"[3].

## 3.1- المتن المعرّف :

نقصد بالمتن المعرّف العبارة التي تتضمن كل المعلومات التي من شأنها أن تكون "بطاقة هوية" للمصطلح وتجعله مفارقاً لغيره من المصطلحات التي تجاوره في نفس المجال، وتوضع موازية له، وهي عبارة عن توسيع للمفهوم الذي يتضمنه المصطلح، وإنما يحتاج المصطلح إلى توسيع لأنه بطبيعته عبارة عن تكثيف مفهومي في غاية الانصهار[4]، إذ في "التسمية فائدة الاختصار" [5]، ودور التعريف أن يوسّع هذا

---

[1]- Prolégomènes : 33-34

[2]- Introduction à la terminologie : 84

[3]- La définition de concepts préscientifique, Apport de la critique textuelle et de l'étude philologique, la définition : 60

[4]- De la terminologie grammaticale : 21

[5]- شرح المفصل:

التكثيف بواسطة مجموعة من الكلمات التي تتوخى شرحه وتوضيحه حتى يسهل على المتلقي استيعابه. وقوام هذه العبارة التي تمثل التعريف أنها عبارة عن معادل دلالي للمصطلح بدون زيادة ولا نقصان "وذوو البصائر لا يودعون مقاصد الحدود إلا في عبارات هي قوالب لها، تبلّغ الغرضَ من غير قصور ولا ازدياد، يفهمها المبتدئون ويحسنها المنتهون"[1].

## 1-4 شرائط التعريف اللفظي :

ليس كل عبارة قابلة لأن يعرف بها، ذلك أن التعريف يستوجب جملة من الشروط تتحدد بمقتضى المقصد منه، ونذكر منها:

إذا كان التعريف شرحا بمعنى ما فإن عموده البساطة، فينبغي "أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر"[2]، "ولا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها"[3]، ولأن "الذي تقتضيه صناعة الحدود ارتياد أبلغ الألفاظ وأبعدها عن الإيهام وأقربها إلى الأفهام"[4].

وإضافة إلى شرط البساطة ينضاف شرط الإيجاز وخاصة مع الحد الذي يوصف بالحقيقي، فإن من الشرائط المطلوبة "أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية، والمجازية البعيدة، والمشتركة المترددة، واجتهد في الإيجاز ما قدرت وفي طلب اللفظ النضر ما أمكنك"[5].

وبعد ذلك شرط الوضوح، فإذا كان التعريف الحقيقي (أو الذاتي) تتعسر صياغته في أحايين، فاللوازم (أو الصفات) يجب أن تكون ظاهرة معروفة "فإن الخفي لا يُعرّف"[6].

ومن الشروط التي يتطلبها التعريف الناجح أن يكون قائما على الحقيقة قبل المجاز لأن المجاز شفاف وحمال ذو وجوه، "والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء، فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة"[7].

---

[1]- البرهان: 159/1.
[2]- شرح الرضي على الكافية: 52/1.
[3]- نفسه: 40/1.
[4]- البرهان: 565/1.
[5]- المستصفى: 25.
[6]- نفسه.
[7]- شرح المفصل: 3/7.

فإذا تعذر تحقيق مطالب العبارة المعرفة بشروطها المنصوصة حتى أن يجتاز إلى ذلك مسالك يحتمها الافتقار، مع الاجتهاد في أن تكون "أشد مناسبة للغرض (...) فما كل أمر معقول له عبارة صريحة موضوعة للانباء عنه"[1].

وخامس الشروط أن يطلب الجنس القريب قبل البعيد، يقول ابن يعيش معلقا على الزمخشري في تعريف الفعل: "الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي، وقوله "ما دل" فـ"ما" من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال كلمة أو لفظة أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من ما"[2].

أما سادس الشروط فأن يكون التعريف جامعا مانعاً، فلا "بد في كل حدٍّ، حقيقيا كان أو غير حقيقي من أن يكون جامعاً مانعا"[3]، والمقصود بالجامع المانع أن يكون جامعا لكل الصفات والشروط التي تتصل به فلا يخرج عنه ما هو فيه وأن يكون مانعا لكل ما ليس منه أن يدخل فيه، ولا تكفي واحدة من الصفتين دون الأخرى[4].

لكن السؤال الذي نشارك الزجاجي طرحه هو "هل يجوز أن يختلف الحد إذا كان قولا وجيزاً يدل على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة؟"[5]، وبعبارة أخرى إذا كان المطلوب أن يكون التعريف قولا وجيزا يترجم المعرَّف كما هو، فما الأسباب الداعية إلى اختلاف التعاريف حول المعرَّف الواحد؟

ويجيب الزجاجي نفسه عن هذا السؤال مرجعا ذلك إلى المقاصد والأغراض التي تكمن خلف التعريف، فمن النحاة "من أراد التقريب على المبتدئ، فحدها (أي المصطلحات) من جهة تقرِّب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها، فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة، فحدها على الحقيقة على ما ذكرنا، وليس في شيء مما أتوا به ما يخرج عما ذكرناه، وذلك بيِّن في كلامهم لمن تدبَّره، وهو نظير ما تقدم ذكره من تحديد الفلسفة"[6].

---

[1]- المستصفى: 26.
[2]- شرح المفصل: 3/7.
[3]- البسيط في شرح جمل الزجاجي: 160/1 ــ 161.
[4]- نفسه: 169/1.
[5]- الإيضاح: 46.
[6]- الإيضاح: 47.

## 5.1- إشكال العلاقة التعاولية بين المصطلح والتعريف:

ونعود إلى إشكال العلاقة بين المصطلح والتعريف ونتساءل عن مدى اطراد صفة التعادل بينهما، أي اعتبار التعريف معادلا دلاليا للمصطلح؟

إن مما يدفع إلى الإذعان كهذا التصور هو كون التعريف مطلوبا منه أن يتضمن مجموع الخصائص الداخلة في مفهوم المصطلح، ولذلك دأب المصطلحيون على تسمية التعريف بأسام من مثل الشرح والمعادل الدلالي والتعبير المفسِّر، والوصف المصطلحي... وهي أسام تعلن بصراحة عن مساواة قائمة بين المعرَّف (Le défini) والكلمات التي يتكون منها التعريف [1].

ولهذا الاعتبار استحق "التعريف" من المصطلحي أهمية متزايدة لكونه مفردة على غاية الأهمية في العمل المصطلحي، وقاعدة صلبة في تحقيق التواصل الناجح.

سعيا وراء توضيح هذا الإشكال، يتطلب الموقف الوقوف عند بعض أنواع الجمل التي تنهض بوظيفة التعريف.

تتكون التعاريف من جمل نمطية هدفها وضع الفوارق الفاصلة بين المفاهيم أو المصطلحات المعرَّفة.

والجملة النموذج في هذا الإطار هي من نوع:

"س" هو "كـ"

ويعني هذا الشكل أن "س" و "كـ" قابلان للاستبدال، فكل واحد من هذين العنصرين يمثل بديلا للآخر (Périphrase).

## 6.1- التعريف والنسق:

لا تشتغل المصطلحات اشتغالا اعتباطياً، ولا هي مجموع متراكم بطريقة فوضوية، بل إنما تعكس نظاماً مبيناً لمجال محدد تحكمه علاقات غاية في الدقة والتنسيق، وهذه العلاقات إما أن تكون "بطريقة تسلسلية أو عبارة عن شبكة أو بأي طريق آخر من الطرق المنطقية"[2].

---

[1]- La définition terminologique : 256.

[2]- Les définitions de noms dans un arrêté ministériel français de terminologie, la définition: 262.

وإذا كانت المصطلحات تعكس نظاماً مفهوميا بهذا المعنى، تكون فيه المصطلحات معرفة أو قابلة لأن تكون كذلك، فوظيفة التعريف هي رسم الحدود بين هذه المفاهيم المنسقة عن طريق تحليلها وبيان العناصر المكونة لكل واحد منها، ولا نتصور المصطلح ولا التعريف الخاص به إلا داخل نسق يمثل بنية علم معين، فتكون حصيلة النسق مجموعة من القيم المفهومية المتكاملة هي التي نسميها المصطلحات، والنسق هو الذي يحدد انتماءها، والنتيجة أن أي تعامل مع المصطلح يتوقف على تحديد النسق الذي ينتمي إليه المصطلح باعتباره المجال الذي يستقي منه قيمته الدلالية.

ويشكل الترابط بين المفهوم والعلامة والنسق والتعريف المثلث السيميائي الذي أشرنا إليه سابقاً، حيث يبدو فيه النسق (أو المجال) القاعدة الصلبة التي تتأسس عليها العناصر الأخرى[1].

من أنواع الجمل النموذجية الأخرى الجملة المكونة من أجزاء تعريفية من نوع:

/ س هو أ + ب + ج + د.../

ويمثل هذا الشكلَ التعريفُ التالي: "تتكون الكلمة، بالإضافة إلى الجذر، من لاحقة أو أكثر تسمى السوابق أو اللواحق"[2]، فهذا تعريف مركب محوره الفعل (تتكون) والذي يمكن أن يعوض بما يرادفه من الأفعال، فقد تم تعريف المفهوم هنا بمجموعة من المصطلحات التي تمثل مجموعة من المفاهيم الجزئية التي تكوّنه. ويلاحظ أن الإمكانيات التركيبية الخاصة بهذا التعبير ليست متعددة، فنحن هنا أكثر قربا من التعريف المنطقي.

إن هذا النوع من التعريف الذي يقوم على التجزيء لا يعدو أن يكون تقريبياً (Approximative) ولا يكرّس تعادلا بين عنصرين من مستوى سيميائي مختلف.

فالجملتان: "س" و "ك"، لا تقبلان الاستبدال، كما هو الشأن مع الجمل التي يحضر فيها الترابط (هو).

فالتعريف: "يتكون الخطاب من متوالية من التراكيب"، يتكون من جملة معادلة دلاليا، لكن لا يجوز مع الاستبدال، فلا نقول: "متوالية من التراكيب يتكون الخطاب"، وترجع الخصوصية التركيبية لهذا النوع من التعاريف إلى تضمنها عناصر لغوية هي نفسها مصطلحات لما تحظ بتعريف[3].

وهكذا نصل إلى أن التعريف الاصطلاحي لا يمثل دائما شكل معادلة، إنه ليس انعكاسيا (Réciproque) دائما، فلا سبيل إلى القول بالشرح المعادل، أو الترادف

---

1- La définition terminologique : 251

2- De la terminologie grammaticale : 21

3- نفسه.

الضمني...الخ، وأبرز ما يمثل هذه الحالة هو التعريف بالتعميم (en extension) الذي يقوم على تعديد مجموع الأشياء التي تندرج تحت مفهوم، ومثال ذلك:

كواكب النظام الشمسي هي: عطارد، فينوس، الأرض، المريخ، زحل، الزهرة، أورانوس، نيبتون، بلوتون.

فالرابط هو أو هي تكون عوضاً عن فعل "تضمّن" أو ما كان في معناه... [1].

فهذه بعض أنواع المتون (أو الجمل) المعرّفة يمكن أن تكون نموذجا لغيرها مما يمكن استقراؤه من أنماط التعاريف[2].

## 7.1- التعريف والتطور المعرفي :

يحيل التعريف الاصطلاحي على ثقافة المجتمع الذي يستعمله، إنه في ارتباط وثيق بالتطور الحاصل في المعارف العلمية والبنيات الفكرانية (الأيديولوجية) وحفريات المعرفة، وهو ما يفسر التطور الذي يحصل في التعاريف في كثير من الأحيان، كما يتأثر محتوى التعريف بنوعية القارئ الذي يستثمره [3].

تنعكس ثقافة واضع التعريف معنى عليه، ارتباطا بمستوى الوعي الاجتماعي وبطبيعة الثقافة السائدة، وهذا يثير مسألة مدى "موضوعية" التعريف بالنظر إلى المصطلح وإلى أي حد ينقل التعريف معنى المصطلح وفق مقاصد واضعه[4]، ولا شك أن هذه إشكالية يتقاطع فيها التفسير والتأويل، فإذا كان التعريف عبارة يراد منها ترجمة المعرف كما هو، فإن تدخل الدارس المعرف باعتباره وسيطا مشحونا بخلفيات واستعدادات ثقافية ومعرفية تحصلت لديه بمقتضى شروط تاريخية وعلمية مختلفة، يجعل من التعريف مطلبا يتراوح بين فعلي التفسير والتأويل، الشيء الذي يدخل شرط الموضوعية المطلوبة في شأنه واقعا في دائرة السؤال.

---

1- La définition terminologique : 256

2- تحتاج التعاريف العربية في شتى المجالات العلمية إلى استقراء بقية الوقوف على الجوانب الثابتة فيها والمتحولة، حتى يتمكن من تجريد الأوصاف المطردة فيها، وتنميط التعابير الخاصة بها.

3- نفسه: 255.

4- يمكن أن نثير هنا موضوعا خاصاً بمصطلح الكتاب على غاية من الأهمية، وهو مدى مطابقة التعاريف التي وضعها الشارحون لمصطلح الكتاب ضمن شروحهم له، خصوصاً إذا استحضرنا الفجوة الزمنية التي تفصل بين الكتاب وأول شرح له، مع ما جد في البيئة التي وجد فيها الشارحون، معرفيا ودخول الآلة المنطقية التي صارت المرجع الحاسم في توفير آليات التعريف لا في النحو وحده، والسؤال هو إلى أي مدى بقيت هذه الآلة مجرد أداة لا تحتمل آثاراً مضمونية تنعكس نتائجها على ما توظف فيه؟.

## 8.1- أنواع التعريف :

التعريف هو "القول الشارح" حسب النظار العرب، الذي يستهدف توضيح مفهوم المصطلح حتى يتضح للمتلقي وحتى يكون المتخاطبون على قاعدة مشتركة في الفهم والإفهام والرد والقبول، قال أبو سعيد السيرافي لمتى بن يونس في المحاورة المشهورة: "حدثني عن المنطق ما تعني به؟ فإنا إذا فهمنا مُرادَك فيه كان كلامُنا معك في قبول صوابه وردِّ خطئه على سنَنٍ مرضيّةٍ وطريقةٍ معروفة"[1].

ويتنوع التعريف إلى أنواع كثيرة لا تكاد تحصى، حتى إن البعض ذهب إلى "أنه لا يمكن وضع قواعد عامة للتعريف، فكل طريقة تؤدي إلى توضيح معنى اللفظ في ذهن السامع مقبولة"[2].

تتحكم في تنوع التعريف اعتبارات شتى، منها طبيعة اللغة هل هي عادية أم نظرية علمية، هل ثنائية (حالة الترجمة مثلا) أم أحادية، ومنها نوعية التخصص، فإن التخصصات العلمية ألوان تتباين بموجبها التعريفات، فمنها ما يكون التعريف فيها غاية (علم المعجم وعلم المصطلح مثلا) ومنها ما يكون وسيلة لا غير (كما هو شأن باقي العلوم)، ومن الاعتبارات الثانوية خلف التعاريف، ثقافة المعرِّف وإمكاناته وتجربته في الميدان، فكل هذه وغيرها اعتبارات يجب وضعها في عين الاعتبار عند تلقي أي تعريف.

وبالنظر إلى ما سبق فإننا لا نستهدف الإحاطة بكل أنواع التعريف فإن ذلك تأباه المعَام ويخرج عن الطاقة والإمكان، وإنما سنكتفي بذكر نماذج منها تغنينا عن غيرها، مع العلم أن التعريف يشكل حجر الزاوية بالنسبة للدراسة المصطلحية، فمن التعاريف:

### التعريف الموسوعي:

وهو أكثر ارتباطا بالمعارف ذات الطبيعة الموسوعية، إذ "لما كانت الموسوعة عبارة عن خزان لمختلف المعارف، فإن التعريف في هذا النوع من الممارسات العلمية، هو في النهاية عبارة عن "تلخيص" لعدة معارف، وهو يختلف عن التعريف الذي نجده في القاموسية والمصطلحية"[3].

وهو بطبيعته تعريف معقد لقيامه على عدة أركان من أهمها: التعريف اللغوي الموجز ثم الوصف الدقيق لبنية الشيء المعرف، ثم الحديث الموسع عن خصائصه وأهدافه[4].

---

[1]- الإمتاع والمؤانسة: 83.

[2]- مدخل إلى علم المنطق، مهدي فضل الله: 75.

[3]- La définition terminologique: 253

[4]- المعجم العلمي العربي المختص: 133-134.

## التعريف الصرفي الدلالي (La définition morpho-sémantique):

وهو تعريف يقوم على صياغة بنية معادلة دلاليا تتضمن الخصائص المحلية للمفهوم[1].

## التعريف المنطقي:

ويقوم على تحديد المصطلحات والألفاظ تحديدا لا يدع مجالا للبس، وهو نوعان رئيسان: التعريف بالحد، ويسمى التعريف التحليلي، والتعريف بالرسم، ويسمى التعريف الوصفي، والحد تام وناقص، كما أن الرسم تام وناقص أيضا[2]، ويستجيب هذا النوع من التعريف للعمل المصطلحي بصفة عامة، وإن كان لا يستجيب لكل المجالات.

## التعريف المفهومي (La définition compréhension):

وهو الأكثر نجاعة في المجال المصطلحي، ويتجلى هذا النوع من التعريف في تعيين صنف عام يكوّن المصطلح المستهدف بالتعريف جزءاً منه، ثم يعمل بعد ذلك على ما يميزه عن المفاهيم الأخرى التي من نفس الصنف، ثم يعدد بعد ذلك مجموع الخصائص والمميزات الخاصة بالمفهوم، ويغلب أن تتعدد التعريفات المحتملة في هذا النوع فيكون المصطلحي أمام اختيارات متعددة[3].

## التعريف الاصطلاحي:

وهو المنبثق من مجال مخصوص، ويكفي أن يكون قادرا على التمييز بين الشيء والآخر أو المفهوم والآخر، مع تميزه بالإيجاز.

ويراعى في هذا النوع من التعريف أن لا تتضمن عبارته المصطلح المعرَّف[4].

وأمام صعوبة التعريف في أحيان كثيرة فإن المصطلحي يعدل عنه إلى السياق التعريفي (Contexte definitoire)، كما يلاحظ في أحيان أخرى أن كثيراً من التعريفات غير تامة وناقصة، ويُفسَّر هذا عادة، بنقص خبرة واضعيها الناتجة عن قلة الممارسة وعمق التأمل النظري في الموضوع الذي يتصل به التعريف، أو لعدم حصول الثقافة العلمية المنصوص عليها لدى أهل الاختصاص والنظر العلمي، الشيء الذي ينقلب على اللغة العلمية الاصطلاحية قلقا واضطرابا.

---

[1]-La définition terminologique: 257

[2]- علم المنطق: 77 ــ 78.

[3]- La définition terminologique : 257

[4]- نفسه: 258.

## قائمة بعض مصادر البحث ومراجعه :

- إمتاع (ال) والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تصحيح، خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
- إيضاح (ال) في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، مطبعة المدني، مصر، (1956).
- برهان (ال) في أصول الفقه، إمام الحرمين الجويني، تح: د. عبد العظيم الديب- الطبعة الثانية، 1400 هـ.
- بسيط (ال) في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع السبتي، تح: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986.
- تعريفات (ال)، الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، توزيع دار القلم، بيروت، لبنان. د-ت.
- شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر (د-ت).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الجزء الأول، تحقيق رمضان عبد التواب ومحمد فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
- صاحبي (ال) في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد ابن فارس، تعليق أحمد حسن ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.
- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، تحقيق، عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي (د-ت).
- مدخل إلى علم المنطق، الدكتور مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1977.
- معجم (ال) العلمي العربي المختصّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، إبراهيم ابن مراد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993.
- مستصفى (ال) من علم الأصول أبو حامد الغزالي، تحقيق محمد مصطفى أبو العلا، شركة الطباعات الفنية المتحدة، 1971.
- مقتصد (ال) في شرح كتاب الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر. 1982.

- منوال (ال) النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، دار محمد علي للنشر والتوزيع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس، الطبعة الأولى، 1998

- La définition terminologique, Bruno de besse, Centre d'études du lexique, la définition, larousse, 1990.

- Cours de linguistique générale, Ferdinand de saussure, édition critique prépaée par Tulio de Mauro, Payot, Paris, 1974.

- Prolégomènes à une théorie du Langage, Hjelmslev, Minuit, Paris 1971.

- De la terminologie Grammaticale, Quelques problèmes théoriques et pratiques, langue Française, n°47, séptembre 1974.